

الأهمية الاستراتيجية للشمول المالي مع الإشارة لحالة الجزائر

ط د :سلاط فريدة^{*}

1 جامعة زيان عاشور –الجلقة- farida.sellat@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/05 تاريخ القبول: 2025/11/21 تاريخ النشر: 2026/01/15

Abstract :

This study aims to highlight the strategic importance of financial inclusion in achieving financial stability and supporting opportunities for achieving sustainable development by addressing the concept of financial inclusion, its dimensions and importance, and conducting an analytical study of financial inclusion indicators globally and at the level of Algeria. In addition, it analyzes and evaluates the problems of expanding financial inclusion by taking into account the financial indicators for achieving it, represented by the savings index, the borrowing index, and the account use index in official financial institutions.

This study has provided a comprehensive picture of the strategic importance of financial inclusion in developing countries, particularly Algeria, by raising and improving financial inclusion indicators through enhancing access to finance and financial services.

Key words: financial inclusion, financial inclusion indicators, sustainable development, savings.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الأهمية الاستراتيجية للشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق الى مفهوم الشمول المالي، وأبعاده وأهميته والقيام بدراسة لمؤشرات قياس الشمول المالي عالميا وعلى مستوى الجزائر، اضافة الى ذلك تحليل وتقييم اشكاليات توسيع الشمول المالي من خلال الاخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية على تحقيقه، والمتمثلة في مؤشر الادخار مؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

توصلت هذه الدراسة الى توضيح صوره شاملة للأهمية الاستراتيجية للشمول المالي في الدول النامية لاسيما الجزائر وذلك من خلال الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول الى التمويل والخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي , مؤشرات الشمول المالي , التنمية المستدامة, ادخار .

مقدمة:

يعد الشمول المالي دعامة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرتبط بشكل وثيق مع الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين وصناع القرار خاصة بعد تداعيات الأزمة العالمية 2008، وتبني مخطط التنمية المستدامة 2030 لدى أغلب الدول. حيث أصبح يتصدر قائمة أعمال السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم، من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استعمالها بشكل صحيح.

وفي ظل التحولات الاقتصادية والمالية الراهنة، أصبح الشمول المالي أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تكمن فعاليته في توفير الفرص المتكافئة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية ذات الجودة العالية وبأسعار معقولة لمختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك ذوو الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح إمكانات أكبر للدخار والاستثمار ويعزز كفاءة إدارة المخاطر.

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الاشكال التالي: ماهي الأهمية الاستراتيجية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؟

بناءً على الاشكال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نعني بالشمول المالي؟
- ✓ ماهي المؤشرات التي من خلالها يتم قياس مستوى الشمول المالي عالمياً وعلى مستوى الجزائر؟

- ✓ كيف يساهم الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي والاجتماعي
- ✓ ماهي التحديات التي تعيق توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول النامية ؟

الفرضيات

- وكمحاولة لحل الاشكالية من خلال الاجابة على التساؤلات الفرعية ,يمكن افتراض مايلي:
- ✓ الشمول المالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.
- ✓ الشمول المالي يمثل أداة استراتيجية للحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ✓ ضعف البنية التحتية والثقافة المالية أدى الى ضعف الاشتغال المالي.

أهداف البحث

- بناء على الاشكالية السابقة ,يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي
- ✓ توضيح الاطار العام للشمول المالي.
- ✓ معرفة الأهمية الاستراتيجية للشمول المالي.
- ✓ تحديد مؤشرات قياس الشمول المالي عالميا وفي الجزائر.
- ✓ تحديد اشكاليات توسيع الشمول المالي.

منهجية البحث

- ✓ من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي , بحيث يعتبر المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات .

أولاً- الاطار المفاهيمي للشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي ولم يعد مقتصرًا على فتح الحسابات البنكية وتوسيع قاعدة الوصول إلى التمويل فحسب، بل تطور وأصبح اليوم يشمل بعداً أعمق ألا وهو تعزيز التمكين الاقتصادي ودعم الفئات الهشة وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم التعريفات المختلفة للشمول المالي.

1 – تعريف الشمول المالي

✓ الشمول المالي: هو "عملية ضمان وصول الفئات الضعيفة وذوي الدخل المحدود إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب و عند الحاجة ، بتكلفة معقولة" (Sarma, 2008, p. 3)

✓ استراتيجية تهدف إلى إزالة أو تقليص العقبات التي تعيق الأسواق عن العمل لصالح الفقراء والمحرومين. يسعى الشمول المالي إلى تقديم حلول تدريجية ومتكاملة لمعالجة الفقر ، وتعزيز التنمية الشاملة ، وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية. (Aduda & Elizabeth , 2012)

✓ كما عرفت كل من منظمة (OCDE) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي

وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (-معمري نارجس، 2019) مما سبق يمكن القول أن الشمول المالي هو امكانية وصول الأفراد والشركات الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم في أي وقت وفي أي مكان.

2- أبعاد الشمول المالي

يقصد بأبعاد الشمول المالي جوانبه المختلفة التي من خلالها يظهر مفهومه والتي تتمثل فيما يلي (خلج، 2022).

✓ الوصول للخدمات المالية :يقصد به قدرة الأفراد والمؤسسات على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية والرسمية ,وحتى يتجسد الشمول المالي وفق هذا البعد يتطلب ذلك تحديد العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة أو القرب أو البعد من نقاط الخدمة المصرفية مثل الفروع ,أجهزة الصراف الآلي وعادة ما يتم الحصول على البيانات الخاصة من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

✓ استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البعد الى درجة استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية , بمعنى الطريقة التي من خلالها يستخدم بها العملاء الخدمات المالية , ومثال على ذلك (عدد المعاملات المالية لكل حساب , عدد المدفوعات الالكترونية التي تم اجراؤها لكل حساب) , ويتطلب استخدام المنتجات المالية توافر البعد الأول المتمثل في الوصول للخدمات المالية , والذي لا يعني بالضرورة أن الجميع سيستخدم المنتجات المالية , وعليه ليس كل فرد أو مؤسسة لا يستخدم الخدمات المالية مستبعد أو لا يتعامل مع البنوك اضافة الى ما سبق ليس كل فرد أو مؤسسة لديه وصول نظري الى الخدمات المالية , مشمولاً مالياً بشكل تلقائي حسب ماورد في تقرير للبنك الدولي سنة 2012.

✓ جودة المنتجات وتقديم الخدمات: يعد ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة تحدياً يواجه المؤسسات المالية والمصرفية , مما يستدعي دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات تستند الى ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة من طرف المتخصصين , فالجودة تعكس قدرة الخدمة المالية او المنتج على تلبية احتياجات المستهلك. (بوتينة، 2018)

فالجودة تعكس قدرة الخدمة المالية او المنتج على تلبية احتياجات المستهلك. وتعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تتوافق فيها المنتجات والخدمات المالية مع احتياجات العملاء ومجموعة الخيارات المتاحة لهم ووعيهم وفهمهم للمنتجات المالية والسلامة وحماية المستهلك ومحو الامية المالية.

3- الأهمية الاستراتيجية للشمول المالي

 أهمية الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي والمصرفي

✓ يعزز الشمول المالي قدرة القطاعين المالي والمصرفي على التكيف ومواجهة المخاطر المحتملة، مما يضمن استمرارية أدائه في دعم النمو الاقتصادي ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي. وتتحقق آليات هذا الاستقرار عبر عدة محاور، من أبرزها:

✓ توسيع قاعدة العملاء: إذ يؤدي إدماج شرائح أوسع من فئات المجتمع في المنظومة المالية إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من العملاء الكبار أو المؤسسات الكبرى، مما يساهم في توزيع المخاطر وجعل النظام المصرفي أكثر مرونة في مواجهة الأزمات.

✓ رفع كفاءة السياسات المالية: فالشمول المالي يوفر للبنوك المركزية والمؤسسات المالية بيانات أكثر شمولاً حول حركة الأموال والأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يمكنها من إعداد سياسات نقدية ومالية أكثر دقة وفعالية. (رشيد نعيبي، 2021، صفحة 234)

✓ زيادة الاستثمارات والمدخرات: إن تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية يعزز قدرتهم على الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس أموال جديدة داخل النظام المصرفي وفي الاقتصاد بشكل عام، وهو ما يسهم في تقوية بنيته ودعم نموه.

✓ تنوع مصادر التمويل وتقليل المخاطر: يساهم توسيع قاعدة العملاء في الحد من اعتماد البنوك على عدد محدود من كبار المودعين أو المقترضين، الأمر الذي يساعد على توزيع المخاطر الائتمانية بشكل أفضل ويعزز من استقرار القطاع المصرفي.

✚ أهمية الشمول المالي في محاربة الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي: ويتجلى ذلك في

✓ تسهيل الوصول الى الخدمات المالية للفئات الهشة: يُعدّ الشمول المالي أداة فاعلة لتمكين الفئات الأقل حظًا، خاصة الأسر الفقيرة، حيث يتيح لهم الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل فتح حسابات مصرفية، والادخار، والحصول على قروض صغيرة (غيث، 2024، صفحة 3).

✓ تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

✓ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبات في الحصول على التمويل من البنوك التقليدية بسبب نقص الضمانات أو ضعف الأطر القانونية حيث

يساهم الشمول المالي في تذليل تلك الصعوبات من خلال القروض الميسرة التي تقدمها البنوك بفوائد منخفضة اضافة الى استخدام التمويل الرقمي من أجل تقديم خدمات تمويل سريعة وشفافة عبر المنصات الرقمية، ودعم مشاريع الشباب من أجل تقليص معدلات البطالة حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على زيادة عدد مناصب الشغل بما يقارب 872 182 منصب شغل اي ما يعادل 52% سنة 2021 وهي زيادة معتبرة مما يجعلها تحظى باهتمام حكومي ودعم الدولة (مروة و عياش، 2022، صفحة 1127).

✓ دعم الشباب وريادة الأعمال: تمثل فئة الشباب الشريحة الأكبر من المجتمع لذلك حظيت هذه الفئة باهتمام كبير من طرف الدولة من خلال المبادرات الموجهة لها من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) والتي تهدف الى مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج الخدمات والسلع، قصد خلق الثروة ومناصب عمل بصفة مستدامة. تتمحور مهام الوكالة حول الأنشطة الأساسية التالية: التكوين، المرافقة، التمويل.

ثانيا : مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر.

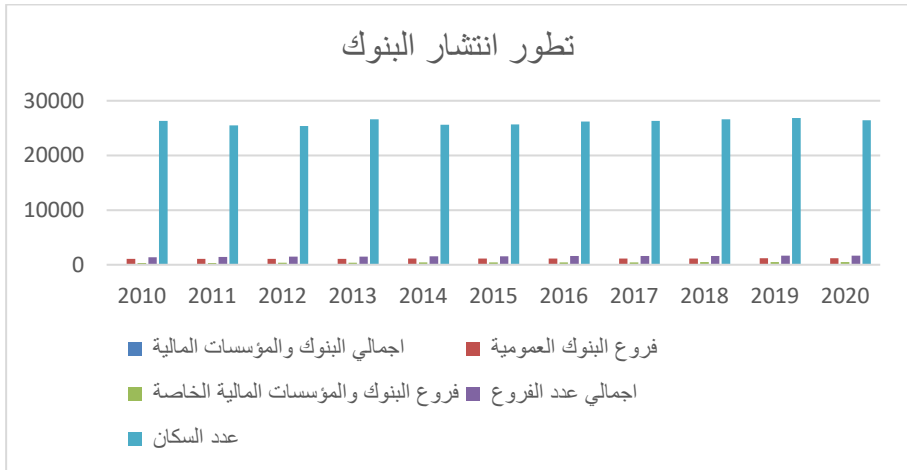
يعتمد بنك الجزائر في تحليله وتقييمه لمستوى الشمول المالي على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى انتشار الخدمات المالية واستفادة مختلف

فئات المجتمع منها. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يتعلق ببُعد الوصول إلى الخدمات المالية، والذي يهدف إلى قياس مدى توفر القنوات المالية وسهولة حصول الأفراد والمؤسسات على الخدمات البنكية.

1_ مؤشرات بُعد الوصول إلى الخدمة :

✓ مؤشر انتشار البنوك: يُعدّ مؤشر انتشار البنوك من أهم هذه المؤشرات، إذ بلغ عدد الفروع البنكية المنتشرة عبر التراب الوطني حوالي 26,420 فرعًا وفقًا لإحصاءات سنة 2020. ورغم هذا العدد، تُعتبر النسبة ضعيفة مقارنةً بنموذج Cameron الذي يوصي بوجود فرع بنكي واحد لكل 10,000 شخص. ويوضح الشكل الآتي مدى انتشار البنوك في الجزائر (وحيدة، 2022، صفحة 167).

الشكل رقم 01: تطور انتشار البنوك

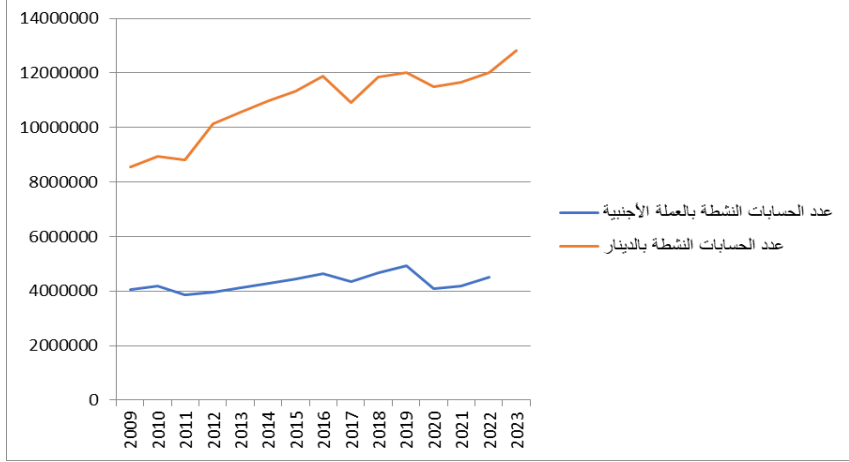


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بولرج وحيدة المرجع السابق ص 168 .

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في عدد الفروع المصرفية والمؤسسات المالية خلال سنوات الدراسة ,حيث قدرت بـ 1367 فرعا سنة 2010 ووصلت الى 1674 فرعا سنة 2020 ,والملاحظ أن نسبة تزايد البنوك العمومية أعلى بكثير من نسبة تزايد البنوك الخاصة والمؤسسات المالية ,وحسب نموذج كامبيرون الذي ينص أن لكل 10000 شخص فرع واحد للبنك, وعليه فان هذه الزيادة غير كافية لتقديم الخدمات المالية للأفراد خصوصا في المناطق الجنوبية.

✓ مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية بالنسبة للبالغين .

تُعتبر الحسابات المصرفية لدى البنوك والمؤسسات المالية أساس الشمول المالي، فهي تُشكل نقطة الانطلاق نحو الاستفادة من الخدمات المالية المتنوعة. تُمكن هذه الحسابات الأفراد والشركات من إدارة أموالهم بفعالية، سواءً كان ذلك من خلال تحويل الرواتب، أو استلام المدفوعات، أو حتى بناء مدخراتهم، كما أنها تُسهّل حصولهم على القروض عند الحاجة. والشكل التالي يوضح نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين خلال سنوات 2009-2022.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تطور ايجابي ومستمر في الحسابات المالية في الجزائر خلال الفترة المذكورة وهو ما يعد مؤشرا قويا على النجاح المتزايد لمبادرات الشمول المالي في البلاد التي تهدف الى دمج جزء أكبر من السكان في النظام المالي والرسمي.

2- مؤشرات واقع الخدمات المالية: نظرا للمميزات التي تتيحها وسائل الدفع الالكتروني للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين فقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بهذه الأدوات وفيما يلي سوف نستعرض واقع الخدمات المالية المقدمة عن طريق مختلف وسائل الدفع الالكتروني.

✓ واقع الصرافات الآلية: جهاز الصراف الآلي هو ذلك الجهاز الذي يكون على اتصال دائم بشبكة حاسب البنك ,يمكن وضعه في اي مكان لتقديم خدمات متنوعة للزبائن مثل السحب والايداع ,الاطلاع على الرصيد وغيرها من الخدمات وفيما يلي سوف نتطرق الى تطور هذا الجهاز.

الجدول 01: تطور أجهزة الصراف الآلي في فروع البنك والمؤسسات البريدية.

عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية	عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنك	
606	996	2011
606	1050	2012
694	1155	2013
897	1227	2014
1079	1286	2015
1122	1341	2016
1271	1387	2017
1393	1421	2018
1404	1386	2019
1407	1564	2020
1409	1665	2021
1920	1755	2022
غير متاح	1614	2023

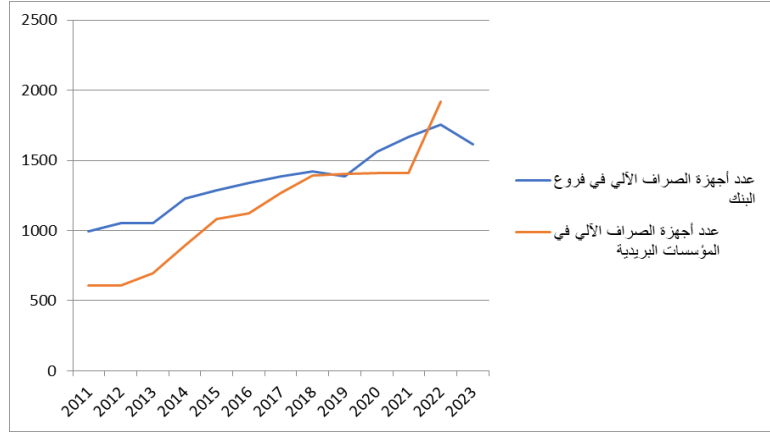
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات من بنك الجزائر .

من خلال الجدول يتضح ان هناك تطورا ملحوظا ومستمرا في عدد الصرافات الآلية على مدار السنوات بداية من 2009 الى غاية 2023 الأمر الذي يدفع الى زيادة المعاملات التي تتم من خلاله.

كما نلاحظ ايضا أن عدد الصرافات الآلية في المناطق الحضرية يتزايد بنسبة أكبر عنه في المناطق الريفية، نظرا للتباين في الكثافة السكانية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

هذا التوسع يعكس جهود الدولة في تحسين البنية التحتية للقطاع المصرفي من خلال توسيع شبكة الصراف الآلي، مما يعزز الشمول المالي خصوصا في المناطق الحضرية .

الشكل 02: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

✓ واقع الدفع عبر محطة الدفع الالكتروني: الجدول التالي يوضح تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الالكتروني خلال سنوات 2016 الى غاية جوان 2025.

الجدول 02: تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الالكتروني.

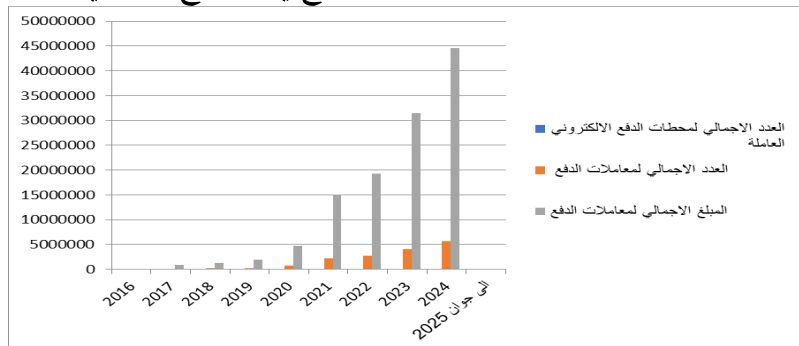
المبلغ الاجمالي لمعاملات الدفع	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني	
444508	65501	5049	2016
861755	122694	11985	2017
1335334	190898	15397	2018
1916994	274624	23762	2019
4733820	711777	33945	2020
15113249	2150529	37561	2021

193430 56	271284 8	46263	2022
315187 39	399716 5	53191	2023
445639 58	557970 8	68140	2024
غير متاح	غير متاح	77315	الى جوان 2025

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe>

من خلال الجدول يتبين النمو المتزايد للعدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني وعدد العمليات التي تمت عن طريقه, خلال الفترة الممتدة من 2016 حتى 2025 وهذا ما يؤكد اقبال واسع من طرف التجار باقتنائها خاصة بعد صدور القانون المالية 2020 والذي ينص على التجار بضرورة توفير الدفع الالكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين وذلك في مدة اقصاها 31 ديسمبر 2020 والذي كان مسطرا ضمن القوانين الاحترازية التي وضعتها الدولة لمجابهة ازمة كوفيد19.

الشكل 04: تطور نشاط الدفع في محطة الدفع الالكتروني.



المصدر من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق .

3- مؤشرات بعد استخدام للخدمات المالية: يتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرين هما مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض في ومن المؤسسات المالية والبنكية

✓ مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والبنكية .

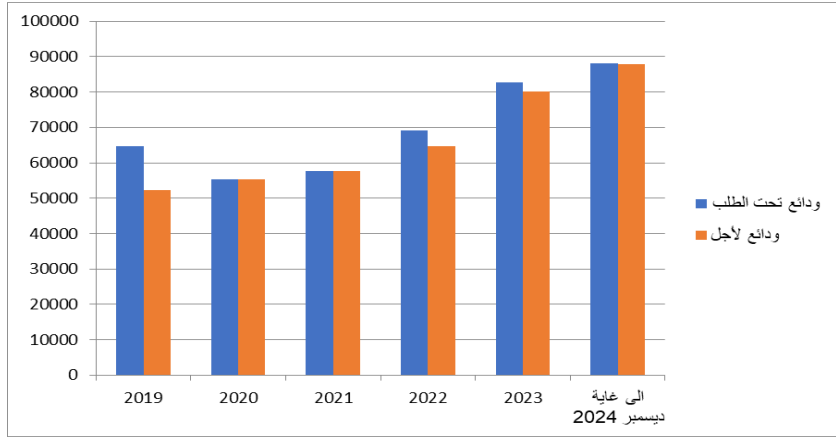
الجدول 04: تطور حجم الودائع من 2019-ديسمبر 2024. (الوحدة مليار دج)

ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	
64773	52326	2019
55306	55314	2020
57635	57578	2021
69181	64572	2022
82606	80120	2023
88173	87873	الى غاية ديسمبر 2024

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر , 2024, ص 14 .

من خلال الجدول يتبين أن هناك نموا متواصلا في حجم الودائع خلال فترة الدراسة , هذا التطور يعكس تعزيز الثقة في النظام المالي واندماج شريحة أوسع من الأفراد والمؤسسات في الجهاز المصرفي , مما يساهم مباشرة في تحقيق أهداف الشمول المالي كزيادة الادخار الرسمي , تعبئة الموارد المالية , وتقليل التعاملات النقدية خارج البنوك.

الشكل 05: تطور حجم الودائع من 2019 إلى ديسمبر 2024.



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق .

✓ **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية**: يعد مؤشر الاقتراض من أهم المؤشرات الكمية التي يُستند إليها في قياس مستوى الشمول المالي، كونه يعكس مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى التمويل والخدمات الائتمانية .

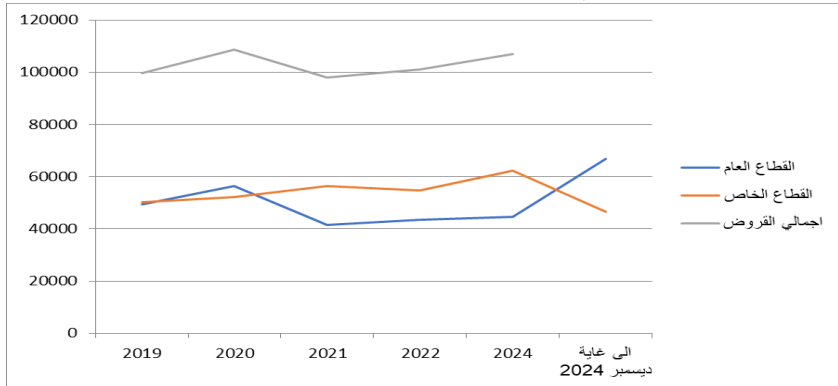
جدول 05: تطور حجم القروض في البنوك الجزائرية من سنة 2019-ديسمبر 2024. (الوحدة مليار دج)

القطاع العام	القطاع الخاص	اجمالي القروض	
49436	50322	99763	2019
56360	52213	108578	2020
41435	56505	97947	2021
43501	54675	101152	2022
44580	62392	106979	2023
66926	46570	112602	الى غاية ديسمبر 2024

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر ، 2024، ص13.

يتضح من الجدول ارتفاع مستمر في الحجم الاجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك حيث ارتفع من 99763 مليار دينار سنة 2019 الى 112602 مليار دينار ديسمبر 2024، مما يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة لتعزيز الشمول المالي.

ولتوضيح ذلك أكثر يمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي.
شكل 05: منحى يمثل تطور حجم القروض الممنوحة 2019-ديسمبر 2024.



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق .

ثالثا: الاشكاليات التي تواجه توسيع الشمول المالي .

يعاني توسيع الشمول المالي من تحديات كبيرة، أبرزها عدم وجود توافق فعال بين الطلب على الخدمات المالية والعرض المتاح منها. هذا الخلل يجعل من الصعب على الأفراد الوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها بشكل كامل (فاطمة، 2023، صفحة 61) .

1- الاشكاليات المتعلقة بجانب الطلب

تتركز الاشكاليات المرتبطة بجانب الطلب في أربع نقاط رئيسية:

✓ ضعف الثقة ونقص الوعي: يُعد انعدام الثقة في المؤسسات المالية ونقص الوعي بالخدمات المصرفية من أبرز العوائق. العديد من الأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدود، يمتنعون عن التعامل مع البنوك بسبب تجارب سلبية سابقة أو الخوف من الممارسات غير العادلة.

✓ التحديات الاجتماعية والثقافية: تشكل العوامل الثقافية والاجتماعية عائقًا مهمًا، حيث يمكن للمعتقدات الدينية، مثل الامتناع عن التعامل مع الفوائد المصرفية (الربا)، أن تحد من استخدام الخدمات المالية الرسمية.

✓ عقبات الوصول والتكلفة: تُعتبر التكلفة المرتفعة للخدمات المصرفية الأساسية، مثل رسوم صيانة الحساب، عائقًا رئيسيًا. كما أن ضعف الانتشار المصرفي في المناطق الريفية وقلة عدد الفروع يزيد من صعوبة الوصول إلى الخدمات.

✓ الممارسات التجارية غير المسؤولة: تُسهم بعض الممارسات السلبية للمؤسسات المالية، مثل جهود التحصيل غير الأخلاقية، في تآكل ثقة المستهلكين. كما أن غياب الأطر التنظيمية والقانونية الواضحة يزيد من صعوبة دمج الاقتصاد الموازي في النظام المالي الرسمي.

2-1 أشكاليات المتعلقة بجانب العرض

ان من أهم القيود التي تقف حاجزا أمام مقدمي الخدمات المالية لأجل تلبية احتياجات للعملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء والشركات الصغيرة تتمثل في العديد من التحديات المؤسسية التشغيلية نذكر منها :

القيود المؤسسية والتشغيلية والمتمثلة في

✓ محدودية القدرة المؤسسية: يعاني العديد من مقدمي الخدمات المالية من ضعف في هياكل الحوكمة وأنظمة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى غياب الرؤية الاستراتيجية والقيادة الفعّالة. هذه العوامل تحد بشكل كبير من قدرتهم على تصميم وتقديم خدمات ملائمة للفقراء.

✓ العروض الضعيفة والقيمة المحدودة: غالباً ما تُصمَّم الخدمات المالية التقليدية للعملاء الذين يمتلكون دخلاً مستقرّاً، مما يجعلها غير جذابة أو غير مناسبة لاحتياجات أصحاب الدخل المنخفض. هذا الأمر يدفع الفقراء للجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية.

✓ فجوة الوصول والتوزيع: ضعف تطوير شبكات التوزيع وفهم فرص السوق: فكثيرا ما تجد المؤسسات المالية صعوبة في الامام بمتطلبات السوق في المناطق الريفية.

✓ الممارسات التجارية غير المسؤولة: بعض المؤسسات تعتمد على ممارسات تجارية ضارة بالفقراء، مثل ممارسات الإقراض المكثفة

وجهود التحصيل غير الأخلاقية. هذه الممارسات تؤدي إلى تدهور أسواق الائتمان وتآكل ثقة المستهلكين.

✓ نقص الموارد المالية والبشرية: الابتكار والنمو في قطاع الخدمات المالية يتطلبان رأس مال، بالإضافة إلى معرفة ومهارات متخصصة، وهي موارد غالباً ما تفتقر إليها المؤسسات المالية في الأسواق منخفضة الدخل.

✓ ضعف جهود التوعية والترويج: تُعدُّ جهود الترويج لسياسة الشمول المالي محدودة، مما يؤدي إلى عدم فهم المواطنين للفوائد التي يمكن أن تعود عليهم من هذه الخدمات، خصوصاً في المناطق الريفية.

القيود التنظيمية والتشريعية

✓ ارتفاع التكاليف: تُعتبر الرسوم المرتبطة بالخدمات المصرفية الأساسية، مثل رسوم صيانة الحساب والمعاملات، باهظة الثمن بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض.

✓ المتطلبات التنظيمية الصارمة: يمكن لمتطلبات تحديد الهوية أن تجعل من الصعب على الأفراد، وخاصة السكان المهمشين، الوصول إلى الخدمات المالية.

✓ الفجوة القانونية والتنظيمية: يواجه قطاع التمويل متناهي الصغر، خاصة في الدول العربية، تحدياً يتمثل في غياب تعريف

قانوني ومالي واضح له، مما يُعيق عمليات التمويل. كما أن غياب الإطار القانوني الذي ينظم عمل شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) يؤثر سلباً على القطاع.

✓ غياب التوجهات الجديدة: يُلاحظ ضعف في دور الصيرفة الإسلامية في دعم الشمول المالي، بالرغم من قدرتها على توفير حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

خاتمة :

من خلال ما سبق عرضه وتحليله يتضح أن الشمول المالي لم يعد مجرد خيار تنموي، بل أصبح ركيزة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ودعامة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام. إذ أظهرت الدراسة أن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في محدودية استفادة شرائح واسعة من المجتمع من الخدمات المالية الرسمية تعكس عوائق هيكلية وتنظيمية وثقافية، مما يحدّ من المساهمة الفعلية للقطاع المالي في تحقيق التنمية الشاملة.

نتائج الدراسة

- ✓ يساهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي .
- ✓ الشمول المالي يمثل أداة استراتيجية للحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مساهمته في احتوائه لكلفة فئات المجتمع دون استثناء خاصة الفئات الهشة ومحدودي الدخل وظهر ذلك جليا من خلال عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي.
- ✓ يعد تعميم الخدمات المالية وتوسيعها عبر كامل التراب الوطني عاملا رئيسيا في تحقيق العديد من الأهداف من بينها تحقيق الرفاهية والحد من الفقر .
- ✓ يعد وجود إطار تنظيمي وتشريعي ملائم يعزز من فاعلية الشمول المالي.
- ✓ هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي في الجزائر أدى الى انعدام المنافسة لأن معظم المصارف وشركات التأمين تقدم خدمات مشابهة .

✓ يعد ضعف البنية التحتية المالية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض الثقافة المالية من أبرز عوائق الشمول المالي في الجزائر.

توصيات

- بناءً على التحديات والإشكاليات المذكورة في الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ✓ تكثيف جهود التثقيف المالي لرفع وعي المواطنين بفوائد الخدمات المالية الرسمية. كما ينبغي العمل على بناء الثقة في المؤسسات المالية، خاصة لدى الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.
 - ✓ العمل على توسيع شبكة الفروع المصرفية والصرافات الآلية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية لتقليل الفجوة في الوصول إلى الخدمات المالية.
 - ✓ دعم التكنولوجيا المالية (FinTech): يجب على صانعي القرار تبني سياسات أكثر شمولاً وابتكاراً، مع التركيز على التحول الرقمي وتطوير الأطر التنظيمية والقانونية لشركات التكنولوجيا المالية.
 - ✓ تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة بأسعار معقولة وتناسب احتياجات الأفراد ذوي الدخل المنخفض، بدلاً من الاعتماد على الخدمات التقليدية الموجهة للعملاء ذوي الدخل الثابت.
 - ✓ تشجيع دور الصيرفة الإسلامية في دعم الشمول المالي، نظراً لقدرتها على توفير حلول مصرفية تتوافق مع المعتقدات الدينية التي قد تكون عائقاً أمام بعض الأفراد.

المراجع

- ✓ Aduda, J., & Elizabeth . (2012). Financial Inclusion and Financial Sector Stability With Reference To Kenya: A Review of Literature,. *Journal of Applied Finance & Banking*, vol. 2, no. 6.
- ✓ Sarma, M. (2008). *Index of Financial Inclusion* , Working Paper No. 215. INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS .

✓ ازناق فاطمة. (2023). *التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في منطقة المشرق العربي وشمال إفريقيا – دراسة تحليلية*.

- ✓ آمنة خلع. (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. الشلف. تاريخ الاسترداد 2025
- ✓ أوكيل حميدة -معمري نارجس. (31 12, 2019). الشمول المالي في الجزائر -واقع وتحديات. مجلة القسطاس للعلوم الداربية والاقتصادية والمالية, المجلد الأول, العدد 1، الصفحات 31-47.
- ✓ بولمرج وحيدة. (2022). المنتجات المالية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. العلوم الاقتصادية، سطيف.
- ✓ حدة بوتينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. باتنة.
- ✓ رشا حامد حسانين محمد غيث. (2024). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات, المجلد الرابع - العدد الخامس، الصفحات 1-52.
- ✓ صوار مروة، و عياش. (30 12, 2022). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017-2021. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي, المجلد 09, العدد 03، الصفحات 1116-1131.
- ✓ عبد الحفيظ بن ساسي رشيد نعيمي. (31 12, 2021). تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2021. مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد, المجلد 5, العدد 2، الصفحات 226-246.